

جامعة جيلالي بونعامة
قسم العلوم السياسية

محاضرات

مقياس : المؤسسات السياسية و الإدارية
في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك

2022-2021

المحاضرة رقم: 01

تمهيد:

تعتبر دراسة المؤسسات السياسية أهم تحد واجه علم السياسة السلوكي فأهميتها تكمن في تأكيد الرؤية التي تعتبر السياسة نشاطا منظما تمثل فيه مؤسسات الدولة المركز من خلال صلاحياتها ومقدرتها على ضبط وصياغة السلوك السياسي.

فخلافًا للمدرسة التقليدية ترى المدرسة التنموية والحديثة أهمية إبراز عمليات الاعتماد المتبادل والتأثير الواضح أو بمعنى آخر فكرة الاستقلال وكذا دوافع الفاعلين السياسيين (الفكر التقليدي ترى في الدولة ومؤسساتها متغيرا تابعا)

ففكرة الاستقلال أساسية لإثبات أن هذا المؤسسات أكثر من كونها مجرد مرآة عاكسة لتأثير القوى الاجتماعية بل هي من تؤثر فيه لأن أجهزتها (تشريعية، تنفيذية، قضائية) ميادين تتصارع فيها مختلف القوى الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى هي أبنية وتنظيمات وتجمعات للتعريف بالمصالح والدفاع عنها كما تتمتع بنوع من الاستقلالية والتماسك لذا فان دورا فعليا في الواقع العملي.

كما أن مفهوم التماسك يعطي لهذه المؤسسات دورا في صناعة القرار وازداد الاهتمام أكثر بها نظرا لانتشار ظاهرة المشاركة السياسية مما يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي تجعل بعض الأنظمة تزداد فيها المشاركة السياسية بينما تعاني أخرى من الركود والانحصر لهذا فان هذا المقرر يتجه الى البحث عن طبيعة وخصوصيات تطور المؤسسات السياسية في الجزائر خاصة بعد التجربة الديمقراطية، حيث أصبح التحول الديمقراطي من مستلزمات عمليات التنمية والتحديث لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وجعل المواطنين أقدر على المشاركة في تسيير أمورهم لاسيما من خلال المؤسسة التشريعية التي تعتبر أهم تلك المؤسسات المرسخة لقواعد اللعبة الديمقراطية، و من هنا نتسأل:

- 1- لماذا كل هذه التغيرات التي طبعت الحياة الدستورية في الجزائر؟
- 2- هل أن بناء دولة حديثة بعد الاستعمار رافقه بالفعل - بناء مؤسسات سياسية قادرة على مواكبتها؟ وتسييرها؟
- 3- هل حققت هذه المراحل المتعاقبة فعلا تنمية وتحديث النظام السياسي؟

4- ما هي طبيعة هذه المؤسسات في التجربة الجزائرية وما هي خصوصيتها؟

المفاهيم الأساسية:

1- تعريف الدولة:

مجتمع منظم (مجموعة من السكان) محدود بإقليم معين يمتلك حق إصدار القواعد القانونية و فرض العقوبات (السيادة) و يخضع لسلطة عليا.

وهي عند علماء السياسة والاجتماع "المؤسسة التي تتمتع بحق استخدام القوى العليا والقهر فهي جماعة إقليمية ذات سيادة ويفهم من ذلك أربعة أركان الشعب, الاقليم, الحكومة, السيادة.

2- تعريف الأمة: (الموازنة بين الشعب والأمة والدولة)

* إن المفهوم الحديث للأمة (السياسي) الذي انتشر بعد الثورة الفرنسية والأمريكية لا يقيم أدنى اعتبار للخصوصيات الثقافية والدينية والعرقية, فهو يعتبر الأمة كل مجموعة سكانية تقطن أرضا معينة.

* إن وجهة النظر هذه لا تفقد مفهوم الأمة بعده التاريخي كونه معقد.

* كما لا يجب الخلط بين الدولة كمؤسسة سياسية قانونية وبين الأمة كظاهرة أو حقيقة اجتماعية ليس لها تنظيم قانوني بل هي جماعة من الناس تحققت وحدتهم عبر تطور تاريخي طويل على أساس مجموعة من الروابط (الجنس, اللغة, العرق التاريخي.....) (النظرة الألمانية)

أو وحدة الأرض والجوار (وحدة الوطن) النظرة الشخصية

أو المصالح الاقتصادية والاجتماعية النظرة المادية.

وبالتالي صهرتهم في نظام اجتماعي واحد.

تعريف الدولة والحكومة: استعمل المصطلحين كمترادفين في المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة.

فرأى أحدهما أنها جهاز سياسي حكومي في المجتمع بينما رأى فيها الآخر ولأغراض إدارية عملية الحكومة, متجاهلين في ذلك أن الحكومة هي جهاز أو هيئة تضم بعض المواطنين, بينما الدولة يقوم كيانها على كل أفراد الشعب والمواطنين, ومن هنا تصبح الحكومة هي الجهاز الذي تستخدمه الدولة لتحقيق أغراضها, فالدولة تفوض الحكومة بعض السلطات (السلطات العامة).

إن الحكومات تتعاقب بينما الدولة تظل محافظة على كيانها لهذا فان الدولة الأمة حسب تعريف (ماكس فيبر) تعبر عن تطابق بعد الدولة في معناها التنظيمي (الكيان القانوني) مجموعة من الأجهزة الحكومية والأمة في معناها السكان القاطنون على تراب معين وتحت رقابة أجهزة حكومية.

الدستور:

مجموعة من القواعد القانونية والمعايير المحددة لشكل الدولة ونظامها السياسي بكل تفاصيله بحيث توضح الكيانات العضوية والوظيفية للمؤسسات الرسمية للدولة وكذا علاقتها بالمحكومين.

يرتبط بالإيديولوجية الغربية الليبرالية السائدة ابتداء من القرن 17 والمؤكد على حقوق الإنسان.

فكل دستور حسب هذا الإيديولوجية لا يحترم حريات وأفراد المجتمع و لا يؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات, وكأنه معدوم فقيام الدولة وتأسيس نظامها لا يتم إلا من خلال التمييز والفصل بين السلطة وصاحبها الأصل كجهاز عضوي يمارس هذه السلطة لحساب الجماعة وليس لحسابه الشخصي, وهو ما أدى لقيام النظام أما المعنى الدقيق فهو إقامة التعايش السلمي بين السلطة والحرية.

- الا أن التحليل الدستوري خاصة في دول العالم الثالث من خلال الدراسات المتعددة يظهر محدودية ذلك, فهناك تفاوت صارخ بين النصوص القانونية الدستورية والواقع, فوظيفة المؤسسات والقواعد التأسيسية في هذه البلدان تعزز سلطة الفاعلين وليس تنظيم قواعد اللعبة السياسية (أي ضبط العلاقات وفص النزاعات).

لذا فان هذه القواعد توصف وتوضح حسب حاجة ورغبة الفاعلين ويمكن تجاوزها وتعديلها أو إلغائها إذا ما ناقضت الغرض الذي وجدت من أجله لذا فنحن بحاجة ماسة لدراسة الواقع من خلال المكانة الفعلية لدور الفاعلين.

مفهوم النظام السياسي:

أ/ مفهوم النظام: دافيد أستون "وحدة التحليل الأساسية في الاقتراب التنظيمي, النسقي وهو عنده مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم بحيث تتغير تبعا لتغير أحدها".

يرى روبرت داهل 'Robert Dahl' عند دراسة يجب معرفة:

- حدوده ما داخله و ما خارجه.

- انه جزء من نظام فرعي آخر أكبر.

- إن بعض متغيراته قد تكون نظاما فرعية لنظامين مختلفين.

ب/ مفهوم النظام الاجتماعي: Marcel Merle مارسال ماريال "مجموعة علاقات بين عدد معين من الوظائف أو كافة الأنشطة الإنسانية التي يؤديها عدد معين من اللاعبين: وهي مجموعة أنظمة.

ج/ مفهوم النظام السياسي: رغم خلافاتهم العدة فإنهم متفقون على كونه جزءا من العلوم السياسية وله صلات بالعلوم الاجتماعية فهو جزء من النظام الاجتماعي.

لقد كانت النظم السياسية في السابق محصورة (تحت تأثير المدرسة الدستورية والقانونية) في المؤسسات الرسمية: تحديد شكل الدولة (موحدة اتحادية) وشكل الحكومة (ملكية جمهورية) ووسائل وطرق إسناد السلطة (تعيين، انتخاب، وراثه) ووظائف الدولة (تشريعية، قضائية، تنفيذية).

بينما الآن ونظرا لتطور أدوار الدولة وتدخلاتها، وأصبح شكل الحكومة مجرد عنصر من عناصر تكييف هذا النظام أو ذلك.

وأصبح النظام السياسي يشمل المؤسسات غير الرسمية، الاتصال، الأحزاب، وهو كجزء من الكل يتأثر بالنظم الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... ويؤثر فيها ولتحليل هذا النظام السياسي لابد من التعرف على كافة القوى المؤثرة.

"شبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة، ومن يمارسها من القوى الرسمية وغير الرسمية"

ومن أهم العناصر المكونة له:

1- البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

2- الحياة الدستورية (المؤسسات شكل الحكم السلطات)

3- الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

النظام السياسي والدولة:

النظام السياسي هو الذي تتبثق منه مؤسسات الدولة السياسية وهو مفهوم تحليلي يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا وجود مادي له أما الدولة فهي وحدة قانونية ذات سيادة تتمتع بالإكراه. وهو يعتمد في وجوده على استمرار التفاعلات والعلاقات بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة.

النظام السياسي والحكومة:

الحكومة هي إحدى المؤسسات السياسية للدولة وأهم مؤسسات النظام السياسي فهي أدواته لممارسة سلطاته وتشمل كافة أجهزة السلطة التنفيذية. وله قدرات

- استخراجية: مدى قدرته على تعبئة وتحويل الموارد المحيطة به والمتاحة له دوليا ومحليا.
- تنظيمية: مدى نجاحه في تنظيم وضبط سلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع وقدرته على التغلغل في بيئته الدولية، وتأثيره عليها.
- التوزيعية: نشاطه باعتباره موزعا أو مانحا للمنافع والقيم و السلع والخدمات.
- الرمزية: القدرة على الاستخدام الجيد للرموز من خطب وأحاديث وتعريجات بشكل يضمن الحصول على تأييد المواطنين.
- الإستجابية: قدرة النظام السياسية إلى مطالب بيئية وضغوطها والرد عليها من خلال القرارات والأفعال.

ومن وظائفه:

التحويل:

- 1-التعبير عن المصلحة.
- 2- تجميع المصالح (سياسات تمنع تقارب المصالح).
- 3- صنع القواعد (التشريع).
- 4- تطبيق هذه القواعد.

5- التقاضي بموجبها.

6- الاتصال مع باقي الأنظمة.

التكيف والحفاظ على النظام

التنشئة السياسية

التجنيد السياسي:

الأحزاب:

هو تجمع دائم من الأفراد ذو تنظيم معين له مشروع سياسي ويعبر عن قوى اجتماعية يستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها بواسطة الدعم الشعبي أو أنشطة متعددة.

التفرقة بين نظام الحكم والنظام السياسي:

نظام الحكم يركز على الكيان العضوي والوظيفي لمؤسسات الدولة الرسمية باعتبارها مؤسسات منظمة قانونيا ومرتبطة بإيديولوجية المجتمع.

أما النظام السياسي أوسع فهو يشكل كل الأبعاد المحيطة بنظام الحكم (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

لذا فانه حسب النظرية الوظيفية هناك مؤسسات مخرجات (السلطات الثلاث) ولعل أهمها التشريعية جزء مهم تحليلها يساهم في إدراك طبيعة وملاح النظام السياسي لذا سميت الديمقراطيات الغربية بالديمقراطيات البرلمانية لقوة دور البرلمان. مؤسسات المدخلات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

وعليه قامت الأنظمة السياسية في الغرب و تميزت بما يلي:

1- تحقيق سيادة القانون على جميع الفئات والدستور أساس الدولة.

2- تحويل السلطة من الطابع الديني إلى المدني.

3- فصل السلطة عن شخصية الحاكم وتحويلها إلى مؤسسة سياسية.

أي الحكام أجهزة في يد الدولة مع ظهور مبدأ المساواة ووجود مؤسسات للقيام به.

4- وجود طابع مؤسساتي للسلطة أي تعميم الأنظمة القانونية للوصول أي دولة القانونية.

المؤسسات السياسية:

لها دور حيوي وأساسي تكوين وتطوير القواعد والأعراف التي تقوم عليها أي دولة هي كلمة متعددة المعاني وتختلف باختلاف العلوم وهي إما هياكل أساسية للتنظيم الاجتماعي أو تصورات أقامها القانون أو العرف.

في القانون:

- مجموعة القواعد القانونية وتتعلق بموضوع واحد ووظائف محددة
- هي أشياء أقامها الإنسان في مكان معين.
- كل الهياكل التنظيمية والإجراءات الدائمة (من قواعد وأدوار و معايير) التي توجه وتفيد وتراقب سلوكيات وتصرفات المواطنين في الدولة.
- وهي تتميز بسماتها:
- 1- الوجود: ليس شرطاً أن تتواجد في مكان واحد.
- 2- التفاعل: تفاعل القيم والأفراد.
- 3- الانتماء: تحديد نوعية الانتماء من أفرادها.

وظائفها:

- 1- التوفيق: (التجميع) بين مصالح والقيم المتضاربة.
- 2- التنظيم.
- 3- الترشيح: التوجيه.
- 4- المشاركة.
- 5- المشروعية: ضرورة لإضافتها.
- 6- الاستقرار: تحقيقه.

أنواعها:

- 1- الحكومة.
- 2- الأهلية.
- 3- الاقتصادية
- 4- الاجتماعية.
- 5- الإعلامية.
- 6- التعليمية.

7-الدينية.

الفرق بينها وبين مؤسسة إدارية:

الوظيفية: المؤسسة السياسية صنع القرار المؤسسة إدارية التطبيق.

المكانة: المؤسسة السياسية تعلو المؤسسات الإدارية.

مؤسسة سياسية نقصد بها: البرلمان مؤسسة تنفيذية مجلس دستوري محكمة عليا ونظم حزبية وتنقسم إلى:

رسمية: عليها الدستور والقوانين

فعلية: لا تستمد وجودها من الدستور ولكنها موجودة فعلا.